الفصل الثاني
السيناريو الابتكاري (١) – الدولة الإسلامية

الفصل الثاني
السيناريو الابتكاري (١) – الدولة الإسلامية

مقدمة :

تكتسب النخبة الحاكمة فى النظام الإسلامي شرعيتها من إعلائها لكلمة الله وأحكام الشريعة المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية وسيرة السلف الصالح. وتمثل هذه الشرعية الدينية أساساً متينا لاستمرارية نظام الحكم وانفراده بالسلطة . ويوجب الإسلام الطاعة والولاء للحاكم طالما أنه ملتزم بالشريعة . وبذا ستبقى السلطة حكراً على النخبة الحاكمة ، وبالتالي فإن فكرة " تداول السلطة " لن يكون لها وجود فى ظل السيطرة الدينية على الحكم. بل إن " المعارضة " لن يسمح بقيامها ، وسوف توصم دائماً بالضلال والخروج عن أصول الدين و" إجماع الأمة " .

وسيسعى النظام الديني الى استلهام النصوص الدينية فيما يختص بشئون الدنيا من اقتصاد واجتماع وسياسة . وقد يؤدي ذلك فى بعض الأحيان الى الخلط بين الفكر الديني والفكر العلمي فى هذه المجالات . ولكن سوف تحاول النخبة الحاكمة دائماً التوفيق بينهما وإيجاد صيغ اقتصادية وسياسية تتفق مع المبادئ الإسلامية . ففي المجال الاقتصادي قد تحل صيغة المشاركة محل

الاقتراض المصرفي . كما تتبوأ الزكاة مكاناً بارزاً ضمن موارد الخزانة العامة. وفى المجال الاجتماعي سوف تنتشر صور من التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وعلى الأخص بالنسبة للخدمات الاجتماعية العامة . وفى المجال السياسي سوف تحل الشورى بين أهل " الحل والعقد " محل الديمقراطية البرلمانية . ومثل هذه الصيغ قد لا ترتكز كلية على مرتكزات علمية بل ستعتمد أساساً على فتاوى الفقهاء واجتهاداتهم التي قد تختلف اختلافاً بيناً باختلاف المدارس الفقهية فكراً وزماناً ومكاناً. ومن الجدير بالذكر أن باب الاجتهاد سيقتصر فقط على المؤسسة الدينية والتي سوف تعمل فى تعاون كامل مع النخبة الحاكمة . وبالتالي فلن يكون فى هذا السيناريو مكان لما يسمى " بالتعددية الفكرية" أو " بتفاعل التيارات و الآراء" .

وسيوجه الإعلام بكل وسائله نحو تحقيق هدف واحد وهو أن يستقر فى عقل ووجدان الرأي العام أن النظام الإسلامي ينفرد عن غيره بالشرعية الدينية وأنه أحق النظم بالولاية والحكم . كما سيحاول الإعلام دائماً إبراز مزايا الحكم الإسلامي ونجاحاته وتبرير قصوره وإخفاقاته. ولذا فسوف يظل الرأي العام متلقياً لتوجيهات النخبة الحاكمة دون أن يكون له تأثير يذكر على توجهاتها . كما سيسعى النظام الى حجب الإعلام الخارجي وذلك لحماية عقل الأمة خصوصاً شبابها من التأثير الضار لهذا الإعلام والذي سيوصف بمعاداته للإسلام والمسلمين .

أولا : الملامح الرئيسية لسيناريو الدولة الإسلامية : السكان . التنمية . الإدارة

(١) السكان والزيادة السكانية:

سوف يصل تعداد مصر فى ظل السيناريو الإسلامي عام ٢٠٢٠ الى حوالي ٩٤,١٧ مليون نسمة وذلك حسب الدراسة الخاصة بالسكان فى مشروع ٢٠٢٠ . وقد بلغ تعداد مصر عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٤,٤٦ مليون نسمة ، وبالتالي فسوف تبلغ الزيادة السكانية فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠ حوالي ٢٩,٧١ مليون نسمة . ومن الملاحظ أن الزيادة السكانية فى ظل السيناريو الإسلامي ستكون أعلى من الزيادة المتوقعة فى ظل كل من السيناريوهات الأخرى . مما يؤكد أنه فى إطار الحكم الديني سوف توقف كافة الجهود التي تبذل للحد من معدل الزيادة السكانية ، ذلك لأنه من المستقر فى أذهان القائمين عليه أن تحديد النسل إنما هو فى حقيقة الأمر مؤامرة غربية للحد من زيادة السكان فى الأمة الإسلامية .

وسيقوم النظام الإسلامي بتوجيه بعض من هذه الزيادة السكانية الى محاور التنمية الجديدة خارج الوادي والدلتا ، شأنه فى ذلك شأن النظم الحاكمة فى السيناريوهات الأخرى . ولكن من المتوقع أن يقوم النظام أيضاً بتشجيع الهجرة الى الخارج خاصة الى الدول التي تتبنى نظماً دينية شبيهة فى إدارة شئونها ، وتحتاج الى عمالة على الأخص فى مجال التنمية الزراعية مثل السودان ، ذلك لأن الهجرة الى الخارج سوف تعتبر ضرورة حتمية لمواجهة الزيادة السكانية فى الداخل .

ومن المبادئ الهامة التي نادى بها الإسلام التكافل الاجتماعي ورعاية الفقراء والمحتاجين ، ولذا فإن الشريحة السكانية تحت خط الفقر أو دون حد الكفاف سوف تنال أولوية فى الرعاية الخدمية أكثر من غيرها من الشرائح

الأخرى فى ظل سيناريو الدولة الإسلامية . وسوف يأتي الإسكان فى مقدمة الخدمات التي ستسعى الدولة الى توفيرها لهذه الشريحة الاجتماعية بجانب الخدمات التعليمية والصحية وغيرها . وسوف يعطى العمل على توفير مثل هذه الخدمات مصداقية لنظام الحكم الإسلامي بين شريحة عريضة لم تنل حقها منها بدرجة كافية حتى الآن. هذا فضلاً عن أن هذه الشريحة تعتبر أكثر الشرائح الاجتماعية استجابة لأوامر الدين ونواهيه، وسوف تمثل للنظام الديني " السند الاجتماعي " الحقيقي أمام الفئات الأخرى الأقل تحمساً للسيطرة الدينية على نظام الحكم . وتلي الشريحة الدنيا فى أولويات اهتمام النظام الإسلامي الطبقة الوسطى خصوصاً فى مستوياتها الدنيا نظراً للوزن السياسي الكبير نسبيا لهذه الطبقة وحاجة النظام إليها فى الإدارة والتنمية .

كما ستحظى الأسر المكونة حديثاً بعناية خاصة وستسعى الدولة الى تحقيق احتياجاتها الأســـاسية . ذلك لأن الشريحة الشابة تمثل دائماً الشريحة السكانية المستهدفة فى الخطاب الديني .

وفيما يلي موجز للزيادة السكانية فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠ وتوزيعها على الحضر والريف والمجتمعات الجديدة .

سبق أن ذكر أن تعداد مصر فى ظل السيناريو الإسلامي سوف يصل فى عام ٢٠٢٠ الى حوالي ٩٤,١٧ مليون نسمة ، وأن الزيادة السكانية سوف تصل فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠ الى حوالي ٢٩,٧١ مليون نسمة . وكما سبق توضيحه فى السيناريو المرجعي أنه نظراً للخصوصية المصرية السكانية فإن تقسيم سكان مصر يصعب حصره بين حضر وريف فقط بل يمكن أن ينقسم المجتمع الى ثلاث مجموعات سكانية رئيسية وهي سكان الحضر

وسكان الريف وسكان المجتمعات العمرانية الجديدة خارج الوادي والدلتا . وفيما يلي بيان لكل منها :

١ – *سكان الحضر في عام ٢٠٢٠* : ذكر عند عرض السيناريو المرجعي أن المدن الحالية إذا ما حددت كردوناتها حسب حدود الكتلة البنائية الحالية وأوقفت امتداداتها على الأراضي الزراعية المحيطة فإنه يمكنها أن تستوعب زيادة سكانية قدرها ٣٢,٨ % من عدد سكانها الحاليين . وفي هذه الحالة تصل المدن الى أقصى طاقاتها الاستيعابية من السكان ، وأن أية زيادة سكانية تزيد على ذلك يجب أن توجه للاستقرار فى مجتمعات عمرانية جديدة خارج الوادي والدلتا . وبناء على ذلك – وكما سبق ذكره فى السيناريو المرجعي – فإن الزيادة السكانية التي يمكن أن تستوعبها المدن الحالية تبلغ ٨,٩٧ مليون نسمة (٢,١٣ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة ٤,٢ فرد) وسيتم استيعاب هذه الزيادة فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠ ، كما أن الطاقة الاستيعابية القصوى للحضر تبلغ ٣٦,٥ مليون نسمة (٨,٣٨ مليون أسرة) وسوف تبلغها قبل حلول عام ٢٠٢٠ .

٢ – *سكان الريف في عام ٢٠٢٠*:

سبق أن ذكر أيضاً فى السيناريو المرجعي أن القرى الحالية يمكنها استيعاب ٢٠% من عدد سكانها الحاليين إذا ما حددت كردوناتها بحدود الكتلة البنائية الحالية . ولما كان عدد سكان القرى قد بلغ عام ٢٠٠٠ حوالي ٣٦,٩٣ مليون نسمة (٧,٦٩ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة ٤,٨ فرد) فإن الزيادة السكانية التي يمكن أن تستوعبها القرى تبلغ ٧,٣٨ مليون نسمة (١,٦ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة ٤,٦ فرد) . أي أن عدد سكان القرى سوف يبلغ أقصى حدوده وهو ٤٤,٣١ مليون نسمة

(٩,٢٩ مليون أسرة) قبل حلول عام ٢٠٢٠ . أما الزيادة السكانية الريفية التي تفيض عن ذلك فيجب توجيهها الى المجتمعات الجديدة خارج الحيز الحالي ، شأنها فى ذلك شأن الزيادة السكانية التي تفيض عن الطاقة الاستيعابية القصوى للحضر كما سبق ذكره .

٣ – ***سكان المجتمعات الجديدة في عام ٢٠٢٠ :***

يبلغ تعداد مصر فى السيناريو الإسلامي فى عام ٢٠٢٠ حوالي ٩٤,١٧ مليون نسمة وذلك حسب ما ورد فى دراسة السكان فى مشروع مصر ٢٠٢٠ . ولما كان تعداد مصر فى عام ٢٠٠٠ قد بلغ ٦٤,٤٦ مليون نسمة حسب الدراسة المذكورة فإن الزيادة السكانية المتوقعة فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠ سوف تبلغ ٢٩,٧١ مليون نسمة . وقد سبق أن ذكر أن الزيادة السكانية التي يمكن أن يستوعبها الحضر تبلغ ٨,٩٧ مليون نسمة ، والزيادة السكانية التي يمكن أن يستوعبها الريف ٧,٣٨ مليون نسمة بمجموع قدره١٦,٣٥ مليون نسمة . أما الباقي من الزيادة السكانية والتي تفيض عن طاقة الحضر والريف والتي تبلغ ١٣,٣٦ مليون نسمة (٣,٣٤ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة ٤ فرد) فسيتم توجيهها الى خارج الوادي والدلتا لكي تستقر فى المجتمعات العمرانية الجديدة .

مما سبق يتضح الآتي :

- عدد السكان فى عام ٢٠٢٠ سوف يبلغ ٩٤,١٧ مليون نسمة . وعدد الزيادة السكانية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ يبلغ ٢٩,٧١ مليون نسمة.
- عدد سكان الحضر في عام ٢٠٢٠ سوف يبلغ ٣٦,٥ مليون نسمة (٨,٣٨ مليون أسرة) .

- عدد سكان الريف في عام ٢٠٢٠ سوف يبلغ ٤٤,٣١ مليون نسمة (٩,٢٩ مليون أسرة) .
- عدد سكان المجتمعات الجديدة خارج الوادي والدلتا في عام ٢٠٢٠ سوف يبلغ ١٣,٣٦ مليون نسمة (٣,٣٤ مليون أسرة) .
- النسبة المئوية لكل من سكان الحضر وسكان الريف وسكان المجتمعات الجديدة في عام ٢٠٢٠ تبلغ على التوالي ٣٨,٧٦ % و ٤٧,٠٥ % و١٤,١٩ % .

ويوضح الجدول التالي توزيع السكان في الحضر والريف والمجتمعات الجديدة في ظل الحكم الإسلامي :

جدول رقم (٢-١) التوزيع السكاني في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠

(بالمليون)

	التعداد الكلي		سكان الحضر		سكان الريف		سكان المجتمعات الجديدة	
	نسمة	أسرة	نسمة	أسرة	نسمة	أسرة	نسمة	أسرة
السكان عام ٢٠٠٠	٦٤,٤٦	١٣,٩٤	٢٧,٥٣	٦,٢٥	٣٦,٩٣	٧,٦٩		
الطاقة الاستيعابية			٨,٩٧	٢,١٣	٧,٣٨	١,٦		
السكان عام ٢٠٢٠	٩٤,١٧	٢١,٠١	٣٦,٥	٨,٣٨	٤٤,٣١	٩,٢٩	١٣,٣٦	٣,٣٤
النسبة المئوية للسكان عام ٢٠٢٠	%١٠٠		%٣٨,٧٦		%٤٧,٠٥		%١٤,١٩	

(٢) التنمية:

سيولى النظام الإسلامي أهمية كبيرة للتنمية ، وذلك لقناعة القائمين به من أن التأييد الشعبي العام للنظام سوف يتوقف الى حد كبير على مدى ما يمكن تحقيقه فى مجال التنمية . كما أن الشعارات التي يرفعها هذا النظام- والتي تتلخص فى أن حل مشاكل الإنسان والمجتمع إنما يكمن فى تطبيق شريعة الإسلام – يجب أن يصدقها العمل ويعززها تحقيق معدلات أكبر فى الإنتاج ومعدلات أقل فى البطالة .

وسيقوم النظام الإسلامي الجديد بوضع استراتيجية للتنمية القومية الشاملة وكذلك خطط مرحلية لتنفيذها . وسوف تشمل الاستراتيجية التنموية كافة مجالات التنمية . كما سوف تغطي المكان المصري بأكمله أقاليمه وإمكاناته . وشمولية التنمية إنما تأتي من شمولية النظرية الإسلامية والتي هي فى رأي المنادين بها تشمل كافة جوانب الحياة من حكم وتشريع ونظم اجتماع واقتصاد وتعليم وثقافة بل وسلوك وقيم فردية واجتماعية .

ورغم أن المشروع الاجتماعي للدولة الإسلامية يعترف بوجود تفاوتات اقتصادية وطبقية كما يعترف بوجود الغنى ووجود الفقر إلا أنه سوف يسعى الى مواجهة الفقر ومحاصرة الفروق بين الأغنياء والفقراء استناداً الى القيم الدينية والروحية التي تدعو الى التكافل بين أبناء المجتمع وطبقاته .

وسوف يكون التوجه الإسلامي العام فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية نحو الأخذ بالمنهج الرأسمالي خصوصاً فى مجال الأنشطة المالية والاستثمارية والإنتاجية . إلا أن هذا التوجه سيكون له طابع اشتراكي وعلى الأخص فى مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي

ومجانية التعليم وإيواء من لا مأوى له وذلك لأن العدل الاجتماعي يمثل أحد الأهداف الكبرى للمشروع الإسلامي .

ويقر الإسلام الملكية الخاصة ويعتبرها استخلافاً من الله تعالى للإنسان وبالتالي فإنه من المتوقع إعطاء دور كبير للقطاع الخاص فى مجالات التنمية ، بما فى ذلك التنمية العمرانية، ولكن سيبقى للدولة دورها الأساسي فى التخطيط الشامل ، ووضع الأطر العامة للتنمية ، والقيام بالمشروعات القومية والإقليمية الهامة ، والإشراف المباشر على تنفيذ الخطط وتقييم الأداء على المستوى المركزي والمستوى المحلي .

وسيرفض النظام الإسلامي التغريب كما سيرفض العولمة والاتفاقات الدولية مثل الجات. ويتبع ذلك الانكفاء على الذات والعزلة وانسحاب جزء كبير من رأس المال العربي والأجنبي المستثمر فى مصر. وسوف تؤدي هذه العزلة والانسلاخ من النظام الاقتصادي العالمي الى ضائقة اقتصادية وتعثر فى مسارات التنمية قد تعوق طموحات هذا النظام فى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين .

ومن المتوقع أن تكون التنمية العمرانية الحضرية والريفية وإسكان محدودي الدخل على رأس أجندة نظام الحكم الإسلامي . ومثل هذه المشروعات ستكون لازمة لدعم الإعلام الموجه لتثبيت أركان هذا الحكم . أما المشروعات العمرانية التي تتسم بالبذخ والإسراف مثل مشروعات الإسكان الفاخر والتي يجري تنفيذها حالياً حول القاهرة فسوف لا تجد مكاناً كبيراً فى ظل الدولة الإسلامية . كما سوف تتقلص أيضاً مشروعات الإسكان السياحي ومشروعات القرى السياحية والفنادق التي تستخدم للسياحة الخارجية ذلك لأنه من المتوقع أن يقل معدل تدفق السياحة الخارجية تدريجيا فى ظل هذا النظام .

وفيما يلي الملامح الرئيسية للأداء المتوقع للسيناريو الإسلامي فى مجالات التنمية المختلفة :

١- سيولي النظام الإسلامي التنمية الزراعية اهتماماً كبيراً حتى يقل اعتماده على استيراد المواد الغذائية من الأسواق الخارجية إلى أدنى حد ممكن . إذ مما لا شك فيه أن هذا النظام سوف يكون محاصراً من النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وسوف يستخدم اعتماده على الأسواق الخارجية كوسيلة للضغط عليه من وقت لآخر إذا ما دعت دواعي السياسة الى ذلك . ولكي يتمكن النظام الإسلامي من التمتع بقدر من الاستقلال الاقتصادي فإنه سيسعى جاهداً لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي . وفى هذا السبيل فسوف يقوم بالتوسع فى استصلاح الأراضي فى الصحراوات والسواحل وإقليم سيناء كما سيسعى الى زيادة غلة الأرض فى الحيز الزراعي الحالي والحيز المستصلح الجديد . ومن ناحية أخرى سيحاول النظام الإسلامي التعاون والتكامل فى مجال الزراعة مع الدول الأخرى ذات النظم الإسلامية الشبيهة وذلك للحد من وطأة الحصار الخارجي الذي سوف يفرض عليه .

٢- سيسعى النظام الحاكم الى استخدام الدين وما يدعو إليه من تعاون وتضامن فى إقناع أصحاب الملكيات الصغيرة بتجميعها فى وحدات تعاونية كبيرة يمكن أن تستخدم فيها الوسائل والنظم الحديثة فى الري والزراعة وذلك لزيادة الإنتاج والارتقاء بمستوى جودته وتقليل الفاقد دون أن يتعارض ذلك مع حق أعضاء هذا التجمع فى ملكيتهم لقطعهم الصغيرة . وسوف تدار هذه التجمعات الكبيرة بأسلوب جماعي يعتمد الى حد كبير على القيم والمفاهيم الإسلامية . وستتولى إدارة هذه التجمعات تخزين وتسويق وأيضاً تصدير منتجاتها الزراعية .

٣- سيتجه النظام الإسلامي وعلى الأخص فى مراحله الأولى إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية ، ذلك لأن هذه الصناعات هي الأكثر استخداماً للأيدي العاملة والأقل احتياجاً إلى تقنية متقدمة ، بجانب توافر خاماتها وموادها الأولية محلياً. كما أن مثل هذه الصناعات لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة قد لا تكون متوافرة بدرجة كافية فى بدايات تطبيق هذا النظام . وسوف يتاح لأصحاب هذه الصناعات والحرف القروض اللازمة للتوسع فى الإنتاج والارتقاء بجودته . وكذلك سيقوم النظام الإسلامي بتشجيعهم فى الاندماج فى وحدات تعاونية كبيرة تقوم بتوفير المواد الخام لأعضائها وتسويق منتجاتهم .

٤- سيولي النظام الإسلامي اهتماماً كبيراً بالصناعات الغذائية وكذلك بالصناعات المعدنية والكيماوية التي تتوافر أغلب خاماتها وعناصرها الأساسية محلياً. وسيتجه التصنيع بصفة عامة إلى تحقيق احتياجات السوق الداخلي من المنتجات الصناعية دون الحاجة إلى استيرادها من الخارج . أو بمعنى آخر سيحاول النظام تحقيق الاكتفاء الذاتي بقدر الإمكان فى المجال الصناعي كما هي الحال فى المجال الزراعي والسابق الإشارة إليه. أما الصناعات المتقدمة ذات التقنية العالية والتي قد تتطلب مشاركة خارجية فسوف تؤجل إلى مرحلة قادمة يكون فيها الاقتصاد الإسلامي قد نما بدرجة كافية ، وصار له دور فعّال معترف به فى إطار الاقتصاد العالمي .

٥- سوف يهتم النظام الإسلامي اهتماماً كبيراً بالتنمية البشرية ، وسيسعى جاهداً لإعادة صياغة البشر وصبغهم بالصبغة الإسلامية . وسوف تستثمر القيم والتعاليم الدينية فى مجال العمل والإنتاج كحافز قوي للعمل الجاد والأداء الجيد . وسيسعى النظام الإسلامي إلى محو الأمية بين الرجال

والنساء ، ونشر مراكز تعليم الكبار فى الحضر والريف على حد السواء ، وسيعتبر القضاء على الأمية أحد المنجزات الكبرى لهذا النظام .

٦- سيسعى النظام الإسلامي إلى تكوين تكتل اقتصادي بين الدول الإسلامية الشبيهة وهو ما قد يسمى " بالسوق الإسلامية المشتركة " وذلك فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى الأخرى مثل "السوق الأوربية المشتركة " وغيرها . وسوف يجد النظام الحاكم فى مثل هذه السوق مجالاً أوسع للتصدير وهجرة العمالة وتبادل الخبرات، خصوصاً فى مجالات المعلومات والتقنيات المتقدمة . كما سيقل إحساسه بالعزلة والحصار التي قد يفرضها عليه النظام العالمي الجديد سياسياً واقتصادياً النظام العالمي الجديد.

(٣) الإدارة :

ومن أبرز سمات نظام الحكم والإدارة فى السيناريو الإسلامي أنه يرتكز على سلطة مركزية ذات سلطات واسعة وعلى فكر سياسي ديني يتسم بالشمولية والاستمرارية ، ولا يسمح فيه بتداول السلطة كما سبق ذكره . ويفترض فى الفرد فيه الطاعة لولى الأمر ، وفى مقابل ذلك يفرض الإسلام على الحاكم رعاية المحكومين وتوفير الخدمات الأساسية لهم من تعليم وصحة وإسكان ، وكذلك تقديم العون لذوي الحاجة ولمن هم دون حد الكفاف .

وتشير الممارسات فى الدول التي أخذت بالنظام الإسلامي الى قيام سلطة رابعة تهيمن على السلطات الثلاث الأخرى التنفيذية والتشريعية والقضائية ، بل وعلى منظمات المجتمع المدني، وهي سلطة دينية مرجعية تستمد قوتها رأسياً من أصول الدين ، ومن ثم فهي سلطة مطلقة غير قابلة للمحاسبة السياسية . ومثل هذه المرجعية الدينية ذات اليد العليا قائمة فى الدول ذات المذهب الشيعي

ذلك لأن " المرجعية " أو " الحوزة" هي من أركان هذه العقيدة . أما بالنسبة للدول ذات المذهب السني فمن المتوقع أن تقوم المؤسسات الدينية القائمة فيها – مثل الأزهر الشريف فى مصر – بدور هذه المرجعية الدينية . وسوف تمتد فتواها إلى خارج المجال الديني التقليدي فى العبادات والمعاملات لتشمل مجالات واسعة أخرى مثل التعليم والثقافة والنشر والصحافة وأمور السياسة : الداخلية منها والخارجية . وسوف تستصدر منها النخبة الحاكمة ما تريده من فتاوى لكي تبرر توجهاتها فى إدارة شئون البلاد والعباد .

وسيكون النظام الإداري العام خصوصاً فى سنواته الأولى أحادى الاتجاه ، يسير من أعلى حيث السلطة الحاكمة الى أسفل حيث القاعدة العريضة من المجتمع ، والعلاقة بين المركز والأطراف قد تتجه – بعد استقرار النظام – نحو الأخذ بمبدأ التشاور وتبادل الرأي ما دام فى هذه الشورى تأكيد لسلطان المركز وشرعيته.

والملامح الرئيسية للنظام الإداري الإسلامي وعلى الأخص فى المجال العمراني سوف تتمثل فيما يلي :

١– سوف تمثل التحديات التي ستواجه هذا النظام فى الداخل والخارج ، وحرص القائمين به على إثبات أنه أحق النظم بالولاية ، حافزاً كبيراً لإيجاد هيكل إداري متكامل قادر على القيام بأعباء التنمية وحل مشاكل الجماهير المزمنة. ولا شك أن التضارب الحالي فى الاختصاصات والمسئوليات بين الوزارات والجهات المختلفة المعنية بالعمران الحضري والعمران الريفي وعمران المجتمعات الجديدة سوف يختفي فى جزء كبير منه فى ظل الدولة الإسلامية. وسوف تكون العلاقة بين المؤسسات الحاكمة– سواء أكانت

علاقة رأسية أو أفقية- أكثر انسيابا وأكثر تفاعلاً مع بعضها البعض عما هي عليه الآن .

٢-ستقوم الوزارات المركزية - سواء أكانت إنتاجية أو خدمية - برسم السياسات ووضع الخطط القومية والإقليمية . ومن المنتظر أن تتوافر درجة كبيرة من التعاون بين الوزارات والهيئات المختلفة ، حيث إنها جميعا تعمل فى نظام شمولي مترابط .

٣-ستنال المحليات قدراً من السلطة فى إدارة العمران داخل حدودها الإدارية . وسوف تقوم بتحديد كردونات المدن والقرى وإعداد مخططاتها العمرانية الهيكلية والتفصيلية . كما سوف تقوم بالإدارة اليومية للعمران من طرق ومرافق عامة وخدمات بلدية .

٤-لن تكون هناك مشاركة شعبية فعّالة فى رسم السياسات ووضع أولويات المشروعات العمرانية وإبداء الرأي فى المخططات الحضرية واستخدامات الأراضي . ومن المنتظر أن تختفي الجمعيات الأهلية غير الحكومية المهتمة بالبيئة والعمران ، ويحل محلها جمعيات ذات صبغة دينية تعمل بتوجيه من السلطة الحاكمة وفى إطار النظام العام .

٥-سيقوم النظام الإسلامي بإحياء فكرة " وزارة الشئون البلدية والقروية " والتي كانت قائمة فى فترة منتصف القرن العشرين ولكن تحت اسم "وزارة التنمية الحضرية والريفية" وسوف تشتمل هذه الوزارة أساساً على قطاعين رئيسيين: قطاع خاص بالتنمية الحضرية ويشرف على شئون الحضر ، وقطاع خاص بالتنمية الريفية ويشرف على شئون الريف . وستقوم هذه الوزارة بوضع الخطط القومية للتنمية الحضرية والريفية فى مجالاتها المختلفة : الصناعية والزراعية والعمرانية والبشرية ، على أن تتم التنمية بصورة متوازنة بين الحضر والريف من ناحية وبين أقاليم مصر المختلفة

من ناحية أخرى . كما ستقوم الوزارة بالتنسيق بين الوزارات الخدمية المركزية وبين الإدارة المحلية بحيث تتكامل جهودها جميعاً في برامج متناسقة .

٦- سيولى النظام الإسلامي المجتمعات الجديدة أهمية كبيرة إذ أنها مجتمعات ناشئة حديثة التكوين وأيسر من المجتمعات القديمة في صبغها بالصبغة الدينية ، وستكون مجالاً مفتوحاً أمام السلطة الحاكمة في تربية الفرد وتربية الأسرة تربية إسلامية ، وسوف يقوم المجتمع الجديد فيها على قيم ومفاهيم إسلامية كما تراها السلطة الحاكمة. لذلك فإنه من المنتظر أن يطلق على هذه المجتمعات " المجتمعات الإسلامية الجديدة " وأن يخصص لتنميتها وزارة جديدة يطلق عليها " وزارة المجتمعات الإسلامية الجديدة " . وستقوم هذه الوزارة بدراسة الحيز غير المأهول من صحراوات وسواحل وإمكاناته الكامنة والظاهرة ووضع خطط تنميتها ، بما في ذلك التنمية العمرانية من مستقرات بشرية ومرافق إقليمية .

٧- ستعمل كل من وزارة التنمية الحضرية والريفية ووزارة المجتمعات الإسلامية الجديدة بالتعاون مع وزارة التخطيط كمجموعة تنموية متكاملة للإشراف على التنمية القومية الشاملة ، لكي تسير خطط التنمية في تناسق وتكامل بين الحضر والريف والمجتمعات الجديدة .

٨- ستبقى وزارة الإسكان والمرافق والتشييد قائمة في ظل النظام الإسلامي ولكن سيتمثل دورها أساساً في "إنتاج" المنتج العمراني من إسكان ومرافق وتشييد . وفي هذا الشأن ستكون مماثلة لوزارة الكهرباء في إنتاجها للطاقة ووزارة النقل والمواصلات في مدها لوسائل النقل البري والنهري والجوي .

أما وزارة التنمية الحضرية والريفية ووزارة المجتمعات الإسلامية الجديدة فسوف تمثل " المستخدم أو المستهلك " للمنتج الذي تقدمه وزارة الإسكان والمرافق والتشييد وغيرها من وزارات المنتجات الخدمية العمرانية .

وبذلك يتم الفصل فى ظل الدولة الإسلامية بين القطاع " المنتج " والقطاع " المستخدم" فى مجال الخدمات العمرانية . ومثل هذا الفصل قد يؤدي الى نتائج أفضل من حيث كفاءة الأداء الإداري العام وتجنب التداخل فى المستويات والتضارب فى الاحتياجات بين الأجهزة المختلفة والتي تلتقي أنشطتها فى مجال التنمية العمرانية .

٩- سيقوم النظام الإسلامي بتقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية وتنموية وإدارية ويشمل التقسيم الحيز المأهول والحيز غير المأهول ، ويتكون كل إقليم من عدة محافظات تكوّن فيما بينها وحدة تنموية ذات أنشطة اقتصادية متنوعة ومتكاملة . وقد أوضحت دراسات التخطيط الإقليمي فى مصر أن الأقاليم سوف تمتد عرضاً فى الاتجاه الشرقي الغربي ليشمل كل منها جزءاً من الصحراء الغربية والوادي والصحراء الشرقية ويكون له منفذ بحري على البحر الأحمر أو البحر المتوسط . وليس الهدف من هذا التقسيم تحقيق اللامركزية فى الإدارة ، بقدر ما هو محاولة لتطبيق نظام إداري أكثر شمولاً وأكثر ترابطاً وأقدر على مواجهة المشاكل المعاصرة بكل تعقيداتها.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيارات الأفراد فى المواقع الإدارية المختلفة سوف تستند الى معايير وأسس قد لا تعتمد على اعتبارات الجدارة والكفاءة بقدر اعتمادها على اعتبارات الثقة والانتماء ، وبالتالي فقد تتخذ قرارات أساسية فى مجال العمران ليست قائمة على أسس علمية أو موضوعية بقدر قيامها على قناعات متخذي القرار ومرتبطة بحساباتهم الذاتية حتى وإن أعطيت لها مبررات

دينية . ولذا فإن التأرجح بين ما هو موضوعي وبين ما هو ذاتي وانعدام الحد الفاصل بينهما – وهو الوضع السائد فى السيناريو المرجعي– سوف يستمر أيضاً فى ظل السيناريو الإسلامي .

ثانياً : العمران المكاني :

يشتمل العمران المكاني على العمران الحضري والعمران الريفي فى الحيز المأهول الحالي وعمران المجتمعات الجديدة فى محاور التنمية الجديدة فى الصحراوات والسواحل خارج الوادي والدلتا . وسوف يجد النظام الإسلامي فى العمران مجالاً متاحاً للبرهنة على جدارته وقدرته على تلبية احتياجات الشرائح العريضة من المجتمع ، والتي لم تكن موضع اهتمام كاف من الأنظمة الحاكمة لمدد طويلة . ومما يساعد النظام على تحقيق ذلك أن المنتج العمراني بطبيعته يمكن إدراكه بصورة ملموسة ومباشرة فور إنشائه .

وفيما يلي بيان بكل من العمران الحضري والعمران الريفي وعمران المجتمعات الجديدة فى ظل النظام الإسلامي .

(١) العمران الحضري:

سبق أن ذكر أن عدد سكان الحضر فى عام ٢٠٢٠ سوف يبلغ ٣٦,٥٠ مليون نسمة (٨,٣٨ مليون أسرة) ، ويمثل هذا العدد الطاقة القصوى التي يمكن أن تستوعبها المدن الحالية من السكان إذا ما تحددت كردونات المدن بحدود الكتلة البنائية الحالية ، وأيضا إذا لم يسمح بأي امتداد عمراني خارج هذه الحدود .

وفيما يلي الملامح الرئيسية للعمران الحضري فى ظل النظام الإسلامي :

١ -سوف يكون النظام الإسلامي حريصاً على الانتهاء من تحديد كردونات المدن وكذلك الانتهاء من إعداد مخططاتها بالتعاون بين أجهزة التخطيط العمراني المحلية وأجهزة التخطيط العمراني المركزية بوزارة التنمية الحضرية والريفية والتي سبقت الإشارة إليها ، وكذلك بمشاركة الجامعات والمراكز البحثية والمكاتب الاستشارية . كما سيكون النظام حريصاً على

الالتزام بهذه المخططات فى كافة مجالات التنمية الحضرية . وسيكون حريصاً أيضا على تطبيق الشروط البنائية ولوائح التنظيم وعدم السماح بالاستثناء منها . وسيجنبها التغيير والتبديل حسب المصالح الفردية أو المؤسسية التي يعاني منها العمران الحضري الحالي .

٢ – سيهتم النظام الإسلامي بتنمية المدن المتوسطة والمدن الصغيرة ، وكذلك سيولي اهتماماً خاصاً بمدن الأقاليم النائية والتي لم تنل حظاً من الاهتمام الحكومي حتى الآن . أي أن النظام سيسعى إلى أن تكون التنمية العمرانية الحضرية تنمية متوازنة بين الأقاليم من ناحية وبين المدن بأحجامها المختلفة من ناحية أخرى . ولتحقيق ذلك سيتم توزيع الاستثمارات والخدمات مكانياً بصورة عادلة ومتوازنة . وسوف يحد من تركيز هذه الاستثمارات على المراكز الحضرية الكبرى على حساب المدن المتوسطة والصغيرة وكذلك سيحد من تركيزها فى إقليم الوجه البحري على حساب الوجه القبلي كما سارت عليه الحال خلال العقود الأخيرة . وسوف يؤدي ذلك فى النهاية الى درجة من التناسب والتسلسل المتزن بين أحجام المدن .

٣ – رغم كل المحاولات لتنمية شريحة المدن المتوسطة والصغيرة وتنمية الأقاليم النائية فسوف تظل القاهرة هي البؤرة المهيمنة على النظام العمراني جميعه . وستلي القاهرة فى الحجم مدن مليونية أخرى قد يصل عددها الى ست مدن وهي الإسكندرية والجيزة وشبرا الخيمة والسويس وبورسعيد والمنيا . أما عواصم المحافظات فستصل أحجامها الى ٧٥٠ ألف نسمة . كما ستصل عواصم المراكز إلى ١٨٠ ألف نسمة. أي أن المدن رغم تقارب الفروق النسبية بين أحجامها سوف تزداد فى عدد سكانها لتصل إلى طاقاتها الاستيعابية القصوى قبل عام ٢٠٢٠.

٤ – سيسعى النظام الإسلامي إلى العناية بالبيئة الحضرية والحد من تلوث البيئة من ماء وهواء . وسوف يوقف الصرف الصحي على المجاري المائية وستتم معالجة مخلفات المصانع قبل التخلص منها ، كما سيسعى النظام الى نقل بعض المصانع والورش والملوثات الى خارج الكتلة السكنية الحضرية .

٥ – سيعيد النظام الإسلامي النظر فى السياسة الحالية المتبعة فى التجمعات العمرانية الجديدة حول المراكز الحضرية الكبرى. وسوف يوقف تخصيص هذه التجمعات لإقامة أحياء للإسكان الفاخر والإسكان فوق المتوسط ، وسيسعى إلى إقامة أحياء للشرائح الدنيا من المجتمع بها تتوافر فيها فرص العمل وكذلك الخدمات الاجتماعية الضرورية لسكان هذه الأحياء . وسوف يحد هذا التوجه العمراني من انتشار الإسكان العشوائي حول المدن وفى داخلها .

٦- سيتم النمو الحضري فى الفراغات التي تتخلل الكتلة البنائية الحالية للمدن كما سوف يسمح بكثافة سكانية قدرها ٢٠٠ فرد فى الفدان بدلاً من ١٥٠ فرداً فى الفدان حسب قانون التخطيط العمراني الحالي . وسوف تجرى بعض المحاولات لإعادة تعمير الأحياء المتهالكة ولكنها ستكون محاولات محدودة ، وذلك نظرا لما تتطلبه إعادة تعمير الأحياء المتهالكة من استثمارات عالية قد لا تكون متوافرة بدرجة كافية فى ظل النظام الإسلامي. كما يتطلب إعادة تعمير الأحياء المتهالكة نقل سكانها إلى أحياء أخرى بعيدة وغالباً ما يقاوم السكان إعادة التوطن ، وقد يؤدي ذلك إلى بعض القلق الاجتماعي الذي سيسعى النظام الإسلامي إلى تجنبه تماماً .

٧- من المنتظر أن يستمر التنافر المعماري الحالي فى المدن المصرية فقدت طابعها المعماري والعمراني نتيجة للتغيرات الكبيرة المتلاحقة التي ألمت بهذه المدن خلال النصف الأخير من القرن العشرين والتي فاقت قدرة

الأجهزة التخطيطي على ملاحقتها وتوجيه مسارها الاتجاه التخطيط السليم . وقد أدى ذلك إلى اختلاط الأنشطة والتنافر بين أشكال المباني وارتفاعاتها وطرزها المعمارية أو بمعنى آخر استشراء التلوث البصري الحضري .

٨- مع الزيادة المتوقعة فى أحجام القرى فسوف يتم تحويل ما يقرب من ٢٠٠ قرية كبيرة إلى مدن ، وبذلك يصل عدد المدن حوالي ٤٠٠ مدينة .

٩- سيسعى النظام الإسلامي جاهداً إلى استكمال مد المرافق إلى المدن ، وسوف يتم مد خدمات المياه النقية إلى جميع المدن ، أما خدمات الصرف الصحي فستصل إلى ما يقرب من ٨٠% من مباني المدن بدلاً من النسبة الحالية التي تبلغ ٤٠ % . كما أن شبكات الكهرباء سوف تغطي كافة الحضر .

(٢) العمران الريفي:

فى ظل السيناريو الإسلامي ستحظى القرية برعاية كبيرة، ذلك لأن القرية تقليديا أسرع إلى الاستجابة للدعوات الدينية من الحضر . ويلعب الدين دوراً أساسياً فى الحياة الريفية ، إذ أنه مع الدورة الزراعية النهرية يشكلان معاً نمط الحياة الريفية بقيمها السلوكية والعلاقات الاجتماعية بها . ومن المتوقع أن يحاول النظام الإسلامي حل مشاكل القرية العمرانية أو على الأقل التخفيف من حدتها .

هذا وقد بلغ عدد سكان الريف فى عام ٢٠٠٠ حوالي ٣٦,٩٣ مليون نسمة (٧,٦٩ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة ٤,٨ فرد) . وقد سبق أن ذكر أن الطاقة الاستيعابية القصوى للقرى من الزيادة السكانية تبلغ ٧,٣٨ مليون نسمة (١,٦ مليون أسرة بواقع أن حجم الأسرة يبلغ ٤,٦ فرد) أي أن عدد سكان الريف سوف يبلغ فى عام ٢٠٢٠ حوالي ٤٤,٣١ مليون نسمة (٩,٢٩ مليون أسرة) .

وفيما يلي بيان بالخطوط العريضة للعمران الريفي :

١- سيستمر الريف فى ظل هذا السيناريو فى الأخذ بمزيد من مظاهر التحضر شأنه فى ذلك شأن السيناريوهات الأخرى . وستستمر الزيادة فى نسبة العاملين فى الأنشطة غير الزراعية إلى أن تصل إلى حوالي ٧٥% من مجموع العاملين عام ٢٠٢٠ مما يؤدى إلى مزيد من تحضر الريف والاختفاء النسبي للصبغة الزراعية التقليدية للقرية .

٢- من المنتظر أن يتم تحديد كردونات القرى على أساس حدود الكتلة البنائية الحالية وليس على أساس حدود الكتلة البنائية كما أوضحها التصوير الجوي عام ١٩٨٥ . ونظراً لأن دراسات التخطيط تستغرق الكثير من الجهد والوقت فمن المتوقع أن يتم خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ إعداد التخطيط الهيكلي والعمراني لحوالي ٢٠٠٠ قرية وتوابعها ، أما باقي القرى فسيتم إعداد مخططاتها فى مرحلة لاحقة. وستتحدد فى هذا التخطيط استخدامات الأراضي وارتفاعات المباني والكثافات البنائية والسكانية . ومن المتوقع زيادة الكثافة السكانية من ١٥٠ فرداً الى ٢٠٠ فرد فى الفدان لمواجهة الزيادة السكانية والحد من الامتدادات العمرانية فى الأراضي الزراعية . وسوف يتم ربط الكتلة البنائية الحالية بالامتدادات الجديدة ، وستعطي المباني التي تنشأ بالقرية الطابع المعماري الإسلامي ، كما سيكون المسجد هو مركز هذه الامتدادات السكنية الجديدة .

٣- سيقوم النظام الإسلامي بدعم أجهزة التخطيط المحلية -- كما سبق ذكره فى العمران الحضري – لكي تكون قادرة على إعداد المخططات العمرانية القروية ، وستقوم الوحدات المحلية بمتابعة تنفيذ هذه المخططات وتطبيق شروط البناء ولوائح التنظيم فى القرى الواقعة داخل حدودها الإدارية .

٤- وكما هي الحال فى السيناريو المرجعى فسوف يزداد عدد السكان بالقرى إلى حده الأعلى ، بعد أن تستوعب القرى أقصى ما تستطيع استيعابه من الزيادة السكانية. وسوف تزداد تبعاً لذلك أحجام هذه القرى . وسيتم تحويل ما يقرب من ٢٠٠ قرية منها إلى مدن ، كما سبق ذكره ، وبذلك تخرج من النطاق الريفي الى النطاق الحضري .

٥- سيسعى النظام الإسلامي إلى استكمال مد القرى بالمرافق الأساسية على النحو التالي :

- سبق أن ذكر فى الجزء الثالث من هذه الدراسة - والخاص بالقرية والتنمية الريفية- أن نسبة الطرق التي تم رصفها بالريف حوالي ٤٠% . ومن المنتظر فى ظل هذا السيناريو أن يتم رصف بقية الطرق الريفية التي تربط القرى بعضها ببعض ، وكذلك الطرق التي تربطها بالمدن التي تتبعها. وسوف يساعد رصف هذه الشبكة من الطرق الريفية على تعزيز الترابط فى الأنشطة والمصالح بين الوحدات القروية من ناحية ، وبينها وبين المراكز الحضرية من ناحية أخرى . كما أنه من المتوقع رصف الطرق الداخلية الرئيسية – مثل طريق داير الناحية- لحوالي ٥٠% من القرى ، وذلك بعد إتمام تنفيذ شبكات مياه الشرب والصرف الصحي بها .
- من المتوقع أن تمتد خدمة مياه الشرب إلى جميع القرى ، كما سوف يزيد نصيب الفرد من المياه النقية من ٧٠ لتر / يوم إلى ١٠٠ لتر / يوم .

كما أنه من المتوقع أن يعمل النظام الإسلامي على مد خدمة الصرف الصحي إلى أكبر عدد ممكن من القرى ، وسوف تزيد نسبة المباني الريفية المتصلة بشبكات الصرف الصحي من ١٥% إلى ٦٠% .

٦- سيسعى النظام الإسلامي جاهداً إلى توفير الخدمات الاجتماعية لسكان الريف وذلك على النحو التالي :

- سيسعى النظام الإسلامي إلى إنشاء شبكة كاملة من المراكز الصحية تقوم بتوفير الخدمات الوقائية الأساسية لسكان الريف . كما سيقوم بإنشاء مستشفيات عامة بالوحدات القروية المحلية ترتبط إدارياً وعلاجياً بالمستشفيات المركزية والتعليمية . وتكوّن جميعها منظومة طبية متكاملة.
- سيقوم النظام الإسلامي بالتوسع فى التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العام لكي يغطى كل القرى ، كما سيولى النظام الإسلامي اهتماماً خاصاً بالتعليم الأزهري وسوف تغطي المعاهد الدينية الريف بأكمله . وسيسعى النظام إلى تقريب نظام التعليم العام والتعليم الديني ، بحيث تقل أوجه الاختلاف بينهما إلى أدنى حد ممكن .

(٣) عمران المجتمعات الجديدة:

سبق أن ذكر أن الزيادة السكانية التي تزيد على القدرة الاستيعابية للمدن والقرى الحالية –والتي يجب توجيهها للاستقرار فى محاور تنموية جديدة خارج الوادي والدلتا – سوف تبلغ فى ظل النظام الإسلامي ١٣,٣٦ مليون نسمة (٣,٣٤ مليون أسرة) . ومن المتوقع أن يسعى النظام الإسلامي إلى تنمية هذه المحاور وإقامة المستقرات البشرية اللازمة لهذه التنمية . وسوف يستخدم الدين والحماس الشديد لتثبيت أركانه كحافز قوي لمواجهة التحديات التي سوف تفرضها الحياة القاسية فى صحراوات ووديان غير مأهولة لكي يتم تعميرها وإقامة حضارة إسلامية جديدة تعيد إلى الأذهان الحضارة الإسلامية الأولى .

ومن المتوقع أن يكون النمط العمراني والتخطيطي بهذه المستقرات على النحو التالي :

١-ستقوم وزارة المجتمعات الإسلامية الجديدة المقترح إنشاؤها بإعداد مخطط قومي لتعمير محاور التنمية الجديدة فى الصحراوات والسواحل وفي إقليم سيناء كما سبق ذكره . وستحدد أحجام المستقرات البشرية وطابعها العمراني حسب الطبيعة الجغرافية للمحاور التي ستقام فيها ، وحسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية والتنموية التي ستقوم عليها الحياة فى هذه المستقرات .

٢-سيكون إنشاء المستقرات الجديدة متزامنا ومتناسقاً مع مراحل التنمية ، وذلك لتجنب السلبيات الكبيرة التي تنشأ فى حالة إذا ما سبقت إحداهما الأخرى كما أظهرت التجربة المصرية فى إنشاء الأجيال الأولى من المدن الجديدة . فقد سبقت التنمية العمرانية فى بعض الأحيان التنمية الاقتصادية مما أدى الى إنشاء مدن كاملة ظلت لسنوات طويلة -ومازالت حتى الآن - بنسبة إشغال سكاني بالغة التدني .

٣-ستكون هذه المستقرات فى مجموعها مستقرات صغيرة الحجم ، وسوف تتراوح أحجامها ما بين خمسة آلاف نسمة وخمسين ألف نسمة . ومثل هذه المستقرات الصغيرة تبلغ تكلفتها النسبية أقل كثيرا من تكلفة المجتمعات الكبيرة ، وعلى الأخص تكلفة مد المرافق والبنية الأساسية . فضلاً عن أن تنفيذها واستكمال مقوماتها يستغرق سنوات معدودة بخلاف المدن ذات الأحجام الكبيرة التي تظل تحت الإنشاء لعشرات السنين بدون نهاية منظورة. هذا بجانب أن التجمعات الصغيرة تمثل حجما سكانيا مناسبا لإعداده ذهنياً ونفسياً لاستيعاب الأيديولوجية الإسلامية ، والتي ستحاول النخبة الحاكمة تأصيلها وتعميمها فى المجتمعات الإسلامية الجديدة .

٤-سيتم إعداد تخطيط المستقرات لكي تكون متسقة مع الطبيعة الإيكولوجية والمناخية المقامة فيها ، والتي سوف تختلف اختلافاً بيناً بين المناطق الصحراوية والمناطق الساحلية والمناطق الجبلية . كما سوف تقام المباني

وعلى الأخص المساكن بمواد البناء المتاحة محلياً وبتقنية ملائمة فى نظم البناء والإنشاء . وسوف تستخدم مفردات العمارة الإسلامية فى المباني لتضفي عليها طابعاً إسلامياً .

٥- سيقوم النظام الإسلامي بتشكيل المجتمعات الجديدة تشكيلاً إسلامياً ، وسوف يعمل على أن تكون هذه المجتمعات الإسلامية مجتمعات نموذجية تسعى إلى تحقيق التكافل والتضامن بين أبنائها ، وأن تسود القيم والمبادئ الإسلامية فى تعاملات وسلوكيات أفرادها . وسوف تؤخذ سيرة السلف الصالح كالنموذج المحتذى به فى العلاقات الاجتماعية والإنسانية . وأغلب سكان هذه المجتمعات سوف يكونون من الأسر الشابة حديثة التكوين ، وهم بذلك سيكونون أكثر استجابة لتبني النموذج الإسلامي فى الحياة الحضرية والذي سوف تسعى النخبة الحاكمة الى إقامته فى هذه المستقرات الجديدة .

٦- سيوقف الاتجاه الحالي نحو إقامة شركات قابضة وشركات إدارة تتولى إنشاء المدن الجديدة وتشغيلها وإدارتها وتنميتها ، وستقوم بهذه المهمة وزارة المجتمعات الإسلامية الجديدة المقترحة . وستقوم هذه الوزارة بحل المشاكل التي تعاني منها المدن الجديدة الحالية وعلى الأخص المشاكل المالية ، فسوف يقوم النظام الإسلامي بإسقاط الديون القائمة على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . كما أنه من المنتظر أن يكون هناك تعاون أكثر فاعلية بين هذه الوزارة وبين الوزارات الخدمية الأخرى فى إنشاء وتشغيل الخدمات الخاصة بكل وزارة منها ، مثل الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها .

ثالثاً : الإسكان :

لا شك أن الإسكان سيكون على قمة اهتمامات النظام الحاكم فى الدولة الإسلامية ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أولها أن الدين الإسلامي - وهو المرجع الأوحد لهذا السيناريو - يدعو إلى التكافل الاجتماعي ورعاية المحكومين وتوفير الخدمات الأساسية لهم، خصوصاً الشرائح الدنيا منهم كما سبقت الإشارة اليه . ويعتبر المسكن بما يعنيه من مأوى وسكينة وخصوصية أحد الركائز الأساسية لقيام المجتمع المسلم . وثانيها أن الحكم الإسلامي فى سنواته الأولى سيسعى جاهداً الى اكتساب ثقة الجماهير العريضة من المجتمع وتأييدهم . كما سيسعى إلى البرهنة بكافة الطرق على أن النظام الإسلامي فى الحكم وهو مستوحى من السماء أفضل من كافة النظم الوضعية التي شهدتها مصر خلال قرنين من الزمان منذ أن طرق نابليون بونابرت أبواب هذه البلاد وحتى الآن . وليس هناك أدعى إلى منح الثقة والتأييد للنظام الحاكم من توفير مسكن ملائم لكل من يحتاج إليه . وثالث هذه العوامل هو أن الأسرة المسلمة فى نظر دعاة هذا السيناريو تعتبر نواة المجتمع المسلم . وسيسعى النظام الحاكم إلى تشجيع الزواج المبكر منعاً للفتنة ، وبالتالي سيسعى جاهداً إلى توفير المسكن الملائم للأسر المكوّنة حديثا بجانب المساكن المطلوبة لسكان المناطق الجوازية والأحياء العشوائية ، ومن المتوقع أن يأخذ إسكان الأسر الجديدة الاهتمام الأكبر من النظام الحاكم فى هذا السيناريو .

وفيما يلي الموقف المحتمل لسيناريو الدولة الإسلامية من كل جوانب الإسكان :

(١) العلاقة بين المالك والمستأجر بالنسبة للوحدات السكنية الحالية الخاضعة لقوانين تحديد القيمة الايجارية وامتداد عقد الإيجار:

سيجد النظام الإسلامي نفسه في مأزق شديد في مواجهة مشكلة تجميد القيمة الإيجارية وامتداد عقد الإيجار . فمن ناحية يرعى النظام الملكية

الفردية ويضمن حرية الفرد العاقل فى التصرف فيما يملك . وعلى ذلك فإن تجميد القيمة الإيجارية لسنوات طويلة وتوريث عقد الإيجار من مستأجر الى آخر دون إذن من المالك بل والسماح للمستأجر بتأجير الوحدة السكنية من الباطن والتكسّب منها ، كل ذلك فيه افتراء على حق الملكية الفردية الذي ضمنه الإسلام .

ومن ناحية أخرى فإن تحرير القيمة الإيجارية بصورة مفاجئة سيؤدي حتماً إلى قلق اجتماعي كبير سبقت الإشارة إليه فى الجزء الخامس من هذه الدراسة الخاص بالإسكان .

أمام هذا الموقف فإنه من المحتمل أن يتخذ النظام الحاكم فى سيناريو الدولة الإسلامية طريقاً وسطاً فى محاولة إرضاء كل من الطرفين ، إذ أن هذا النظام قد لا يحتمل أن يفقد أحد الطرفين على حساب الآخر . ويتمثل الحل المقترح فيما يلي :

١- **زيادة القيمة الإيجارية الحالية :**

يتم تقسيم الوحدات السكنية الى شرائح حسب تاريخ إنشائها ثم زيادة القيمة الإيجارية الحالية لكل شريحة بعدد أمثال هذه القيمة . ويتوقف عدد الأمثال هذه على فترة إنشاء الوحدات بهذه الشريحة . ثم تجرى زيادة سنوية لكل الوحدات منسبة إلى القيمة القانونية للإيجار ، ويتم تحديد هذه الزيادة بصفة دورية كل خمس سنوات حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة .

٢- **تحديد فترات زمنية يتم بعدها تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر :**

يتم تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر على عدة مراحل وبتدرج طويل المدى بحيث يستوعب المجتمع كل مرحلة قبل أن يتنقل إلى

المرحلة التالية . ويمكن أن تكون فترة الانتقال لكل شريحة من الوحدات السكنية على النحو التالي:

- ٢٠ عاماً للوحدات المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ .
- ٢٥ عاماً للوحدات المنشأة من أول يناير ١٩٤٤ وحتى ٤ نوفمبر ١٩٦١ .
- ٣٠ عاماً للوحدات المنشأة من ٥ نوفمبر ١٩٦١ وحتى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .
- ٣٥ عاماً للوحدات المنشأة من ٧ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى ٩ سبتمبر ١٩٧٧ .
- ٤٠ عاماً للوحدات المنشأة من ١٠ سبتمبر ١٩٧٧ وحتى تاريخ إصدار قانون جديد بشأن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

وبذلك يتم تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر تباعاً مع فاصل زمني مناسب بين كل شريحة وأخرى . وسوف تتيح فترات الانتقال الطويلة نسبياً لكل من المالك والمستأجر ترتيب أوضاعهما خلالها دون إرهاق كبير لأي منهما . ومن المتوقع أن يقوم النظام الحاكم بدعم غير القادرين بعد انتهاء فترة الانتقال وتمكينهم من وحدات سكنية مناسبة لهم .

(٢) دور الحكومة في توفير الوحدات السكنية:

من المنتظر أن يكون للحكومة فى هذا السيناريو دور أكبر من دورها فى السيناريو المرجعي فى مجال الإسكان ، وذلك لإدراكها بالمسئولية الاجتماعية الكبيرة الملقاة على عاتقها فى توفير الخدمات الأساسية للمجتمع بشرائحه المختلفة ، وعلى الأخص الشريحة الدنيا والشريحة الوسطى منه .

وستقوم الحكومة على المستوى المركزي والمستوى المحلي بوضع سياسات الإسكان وخططها وأيضاً توفير جزء من حجم الطلب على الإسكان ،

أما الجزء الآخر فسيترك توفيره للقطاع الخاص . وفيما يلي بيان بدور الحكومة فى كل من هذين المجالين : مجال التخطيط ومجال التنفيذ .

١ – التخطيط ووضع السياسات :

ستقوم وزارة التنمية الحضرية والريفية ووزارة المجتمعات الإسلامية الجديدة بالتعاون مع وزارة التخطيط ووزارة الإسكان والمرافق والتشييد وكذلك بالتعاون مع الأجهزة التخطيطية بالإدارات المحلية على مستوى الإقليم والمحافظة والبلديات بوضع سياسة قومية للإسكان وسوف تشتمل هذه السياسة على العناصر التالية :

- تقسيم المجتمع إلى شرائح حسب دخولها وتحديد الأسر فى كل شريحة بما فى ذلك الأسر المكوّنة حديثاً فى كل من الحضر والريف والمجتمعات الجديدة .
- تحديد حجم الطلب على الإسكان بأنواعه المختلفة فوق المتوسط والمتوسط وإسكان محدودي الدخل وإسكان الأسر المكوّنة حديثاً.
- تحديد نمط الإسكان الملائم للفئات المختلفة بكل شريحة اجتماعية وتكلفته وقيمته الإيجارية وقيمة أقساط التمليك .
- تحديد الفجوة بين القيمة الإيجارية وأقساط التمليك وبين القدرة المالية لمحدودي الدخل والأسر المكوّنة حديثاً ووضع نظام لدعم هذه الفئات بما يضمن وصوله لمستحقيه دون غيرهم .
- تحديد الأجهزة الإدارية والفنية والمالية والتي ستقوم بالإشراف على تنفيذ خطط الإسكان على المستوى المركزي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي.

هذا وسوف تحتفظ الدولة تحت ظل الحكم الإسلامي بملكيتها للأرض . ويجري تخصيص الأراضي للأنشطة المختلفة لمدة محدودة ونظير رسوم سنوية

معينة . وسوف تختلف مدة التخصيص وشروطه وكذلك قيمة الرسوم من نشاط لآخر . أي أن الجهات التي ستستخدم هذه الأراضي سيكون لها حق الانتفاع بها لممارسة أنشطتها دون أن تتملكها . ولا شك أن لهذه السياسة فوائدها العمرانية والاقتصادية الكثيرة منها التحكم فى استخدامات الأراضي وكذلك التحكم فى تحديد رسم استخدامها حسب مقتضيات التنمية العمرانية .

ومن المتوقع أن تتاح الأرض لإسكان محدودي الدخل برسوم رمزية . أما الإسكان المتوسط وفوق المتوسط فسوف تتاح المواقع اللازمة لها برسوم سنوية مناسبة لكل منهما .

٢- توفير الوحدات السكنية :

لا شك أن توفير جزء من حجم الطلب على الإسكان يمثل مسئولية أساسية من مسئوليات الدولة تجاه مواطنيها . وغالباً ما يكون هذا الجزء من الإسكان هو الخاص بإسكان محدودي الدخل من الأسر الجديدة ومن سكان الإيواء العاجل وسكان المناطق العشوائية والهامشية وسكان المقابر. إذ أن القطاع الخاص الذي يسعى دائما للربح فى كل مشروعاته سوف يمتنع عن بناء هذا النوع من الإسكان لعدم اطمئنانه إلى قدرة شاغليه على دفع قيمته الإيجارية أو أقساط تمليكه . ولذا فليس هناك بديل غير أن تتولى الدولة أمر هذا الإسكان . هذا فضلاً عن أن قيام الدولة به سوف يحقق خفض تكلفة الإنشاء وتحقيق سياستها فى التخصيص والتمويل والدعم .

وسوف تقوم الحكومة – ممثلة فى الوزارة المركزية وهي وزارة الإسكان والمرافق والتشييد وفى الإدارات المحلية وهي الأقاليم والمحافظات والمحليات – بتوفير الوحدات السكنية كل فيما قرر له حسب الخطة القومية للإسكان .

أ- **الوزارة المركزية :**

سوف تقوم وزارة الإسكان والمرافق والتشييد وهي الوزارة الأولى المسئولة عن " إنتاج الوحدات السكنية " بتوفير وحداتها السكنية من خلال أجهزتها التنفيذية ، وعلى الأخص من خلال هيئة تعاونيات البناء.

وسوف تستمر الهيئة فى هذا السيناريو فى أداء مهمتها بصورة مشابهة لما سبق ذكره فى السيناريو المرجعي ، وهو توفير الإسكان المتوسط والإشراف على الجمعيات التعاونية التي تقوم بإنشاء مشروعات سكنية لأعضائها . ولكن من المنتظر أن تمتد مسئوليات تلك الهيئة تعاونيات البناء لكي تشمل أيضاً توفير إسكان محدودي الدخل بجانب الإسكان المتوسط التي تقوم به حالياً ، كما أن هذا الإسكان المتوسط سيخصص فقط لإسكان الفئة الدنيا من الطبقة المتوسطة .

ومثل هذه الصيغة التعاونية فى الإسكان هي أقرب الصيغ لروح الإسلام ، ولذا فإنه من المنتظر إصدار التشريعات اللازمة التي تمكن الهيئة من القيام بدورها الجديد وإتاحة مواقع مناسبة لمشروعاتها السكنية ، وكذلك إتاحة مصادر تمويلية كافية لدعم إسكان محدودي الدخل وإسكان الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ووضع النظام الإداري لكي يخصص هذا الإسكان إلى هاتين الشريحتين فقط دون غيرهما .

كما أنه من المنتظر التوسع فى الجمعيات التعاونية للإسكان ، ولن تقتصر فقط على الجمعيات الفئوية كما هي الحال الآن ، بل سوف تمتد لتشمل الحرفيين والمشتغلين بالصناعات الصغيرة ، كما تشمل أيضاً الشريحة محدودة الدخل من الأسر المكوّنة حديثاً .

ب- الإدارة المحلية :

سبق أن ذكر أن النظام الإسلامي سوف يعطي الإدارات المحلية دوراً أكبر فى إدارة شئونها تخطيطاً وتنفيذاً عما هو متاح لها فى السيناريو المرجعي.

كما سبق أن ذكر أيضاً أن الأجهزة التخطيطية على مستوى الإقليم ومستوى المحافظة ومستوى البلديات سوف تقوم بتحديد حجم الطلب ونوعه ، كل في نطاقه الإداري ، وكذلك مراحل التنفيذ ومصادر التمويل وأسلوب التخصيص والدعم . وكذلك سوف تقوم الأجهزة الهندسية بهذه المستويات الإدارية بتنفيذ الحصة المقررة على المحليات من الوحدات السكنية المطلوبة .

ولكي تتمكن المحليات من القيام بهذا الدور الفعّال فمن المنتظر دعم صندوق الإسكان الحالي بالمحليات وتحويله الى صندوق اجتماعي ، وإتاحة مصادر جديدة لتمويله مثل :

- منح لا ترد من الخزانة العامة .
- أموال الزكاة من داخل مصر ومن خارجها .
- الهبات المحلية والدولية خصوصاً من الدول التي تبارك قيام حكم إسلامي في مصر .
- ريع الأراضي التي تؤول الى البنك الاجتماعي الإسلامي والذي يطلق عليه حالياً اسم بنك ناصر الاجتماعي .

وسيتولى صندوق الإسكان الاجتماعي تقديم الدعم لمحدودي الدخل طبقا للمبادئ المقررة مركزياً ومحلياً في هذا الشأن .

(٣) دور القطاع الخاص في توفير الوحدات السكنية:

سيسعى النظام الحاكم في هذا السيناريو إلى تشجيع القطاع الخاص والسماح له بالقيام بدور كبير في التنمية بما في ذلك التنمية العمرانية والإسكان . ولذا فمن المنتظر أن يستمر نشاط الشركات العقارية والأفراد

فى بناء الوحدات السكنية وإتاحتها إما بالبيع أو بالتأجير . كذلك سيسعى النظام الحاكم الى فتح القنوات بين المؤسسات المالية وعلى الأخص البنوك وصناديق المعاشات وصناديق الزكاة وبين القائمين على إنشاء مشروعات الإسكان ، سواء أكانوا جمعيات تعاونية أو شركات أو أفراداً .

ونظراً لرفض السيناريو الإسلامي لمبدأ الفائدة المحددة على القروض البنكية رفضاً باتاً- رغم قبول بعض الفقهاء له – فإن أطراف منظومة الإسكان سوف تبحث عن صيغة أخرى غير صيغة "الفائدة على القروض" التي تستخدم فى تمويل مشروعات الإسكان . وربما يحل مبدأ "المشاركة" المعمول به حالياً فيما يسمى بالمعاملات الإسلامية محل هذه "القروض" .

وسوف يسعى النظام الحاكم إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى مشروعات إسكان محدودي الدخل وإسكان الأسر المكوّنة حديثاً ، وذلك بمنحهم حوافز ضريبية وتسهيلات نظير قيامهم بهذا الإسكان بجانب قيامهم بالأنواع الأخرى من الإسكان المتوسط وفوق المتوسط .

(٤) مشكلة الإسكان العشوائي:

سينظر نظام الحكم الإسلامي نظرة جادة إلى مشكلة الإسكان العشوائي والإسكان الجوازي (الهامشي) وإسكان المقابر . وقد يرجع هذا الاهتمام إلى عاملين: أولهما أن تأييد قيام الدولة الإسلامية سوف يأتي من سكان هذه الأحياء أكثر مما يأتي من غيرهم ، ولذا فإن النظام الحاكم سيجد نفسه مديناً لهم ولا يستطيع تجاهل مصالحهم . وثانيهما أن الإسلام يقدر كل التقدير خصوصية الأسرة ، ويعني كل العناية بتوفير البيئة الصالحة لكي تعيش فيها الأسرة المسلمة . ولذا فليس من المقبول أن يتعايش النظام

الإسلامي مع الحقيقة القائمة ، وهي أن حوالي ١٨% من الأسر المصرية فى الحضر يعيش كل منها فى غرفة واحدة ، تتم فيها كافة الأنشطة الحياتية الأسرية الخاصة منها والعامة .

ولذا فإنه من المتوقع أن تشمل خطط الإسكان فى ظل هذا السيناريو تحسين البيئة العشوائية بقدر الإمكان بمد المرافق الأساسية إليها ، وإتاحة خدمات عامة لساكنيها من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وأمنية . كذلك من المتوقع توفير مواقع جديدة مخططة ومرفقة للأفراد أصحاب رأس المال المحدود لإقامة مساكن عليها وإتاحتها لمحدودي الدخل ، وهم السكان التقليديون للأحياء العشوائية ، وذلك للحد من النمو العشوائي .

كما سوف تشكل خطط الإسكان النقل التدريجي لسكان المقابر وسكان الغرفة الواحدة الى وحدات سكنية أكثر ملاءمة لهؤلاء السكان ، ويمكن أن يتم ذلك فى غضون عشرين عاماً، بواقع نقل خمسة فى المائة من السكان كل عام الى مناطق جديدة .

(٥) تحديد حجم الطلب على الإسكان:

١- **الإسكان الحضري**

سبق أن ذكر أن الإسكان الحضري المطلوب خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ يتمثل فى الإسكان المطلوب للأسر الجديدة التي تتكون فى هذه الفترة ، والإسكان المطلوب للإيواء العاجل ليحل محل المباني القديمة المتصدعة والتي صدرت بشأنها قرارات إدارية بإزالتها، وهو ما يسمى بإسكان الإحلال ، وكذلك الإسكان الذي سوف ينشأ للأسر التي تقيم فى أماكن هامشية والأسر التي تسكن فى غرفة واحدة والأسر

المقيمة بالمقابر ، وهو الذي يعرف بالإسكان الهامشي أو الإسكان الجوازي والذي سوف يسعى النظام الإسلامي الى توفير إسكان بديل عنه؛ تتحقق فيه الاحتياجات الأساسية المعيشية للأسرة بصورة سليمة ملائمة .

وفيما يلي بيان بكل منها :

أ – الوحدات السكنية المطلوبة للأسر الجديدة :

سبق أن ذكر أن الزيادة السكانية التي سوف تستوعبها المدن الحالية تبلغ ٢,١٣ مليون أسرة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ ، وسوف تحتاج هذه الأسر إلى ٢,١٣ مليون وحدة سكنية .

ويمكن الفرض أن نسب الإسكان المطلوبة للأسر الجديدة في السيناريو الإسلامي هي :

٦٠ % وحدات إسكان محدودي الدخل

٣٥% وحدات إسكان متوسط

٥% وحدات إسكان فوق المتوسط .

وسوف لا يهتم النظام الإسلامي كثيرا بتوفير وحدات سكنية ذات مستوى فاخر . وبناء على ذلك فإن الوحدات السكنية المطلوبة للأسر الجديدة فى المدن الحالية هي :

* وحدات إسكان محدودي الدخل (٦٠%) ١٢٧٨٠٠٠ وحدة

تتراوح مساحة الوحدة من ٣٥ – ٦٠ متراً مسطحاً

ويتراوح نصيب الفرد ما بين ١٠ – ١٢ متراً مسطحاً

* وحدات الإسكان المتوسط (٣٥%) ٧٤٥٥٠٠ وحدة

تتراوح مساحة الوحدة من ٦٠ – ١٢٠ متراً مسطحاً

ويتراوح نصيب الفرد ما بين ١٢ – ٢٤ متراً مسطحـــاً

* وحدات الإسكان فوق المتوسط (٥ %) ١٠٦٥٠٠ وحدة

تزيد مساحة الوحدة على ١٢٠ متراً مسطحاً

ب – الوحدات السكنية المطلوبة للإحلال :

سبق أن ذكر أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة للأسر التي ستضطر إلى ترك مساكنها نتيجة قدمها وتصدعها وتعرضها للانهيار يبلغ ١١٠٧٨٠٠ وحدة فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ وذلك حسب تقدير وزارة الإسكان .

ويمكن تقسيم الإسكان المطلوب للإيواء العاجل على النحو التالي :

– وحدات إسكان محدودي الدخل (٨٠%) حوالي ٨٨٦٢٤٠ وحدة

– وحدات إسكان متوسط (٢٠%) حوالي ٢٢١٥٦٠ وحدة

ج – الوحدات السكنية المطلوبة لقاطني الإسكان الهامشي وإسكان الغرفة الواحدة وإسكان المقابر :

سبقت الإشارة الى أن عدد الأسر التي تسكن فى هذا النوع من الإســكان فى الحضر حوالي ١,٦ مليون أسرة . كما ســبق أن ذكــر أن الإســكان الهامشي يمثل بيئة حضرية شديدة التدني ، ولها آثــار اجتماعيــة بالغــة الخطورة . وقد ظهر هذا الإسكان نتيجة قصور سياسات الإسكان السابقة وتجاهل إسكان الشريحة المحدودة الدخل لعقود طويلة .

وسوف يولي النظام الإسلامي هذه الشريحة الاجتماعية رعايــة كبيــرة ، وسيحاول خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ توفير ١,٢ مليون وحدة

سكنية لساكني الأماكن الهامشية . وسوف تكون هذه الوحدات من مستوى إسكان محدودي الدخل .

مما سبق يتضح أن حجم الإسكان الحضري المطلوب فى الفترة من عـــام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ هو كالآتي :

- إسكان محدودي الدخل	حوالي ٣٣٦٤٢٤٠	وحدة .
- إسكان متوسط	حوالي ٩٦٧٠٦٠	وحدة
- إسكان فوق المتوسط	حوالي ١٠٦٥٠٠	وحدة
المجموع الكلي	**حوالي ٤٤٣٧٨٠٠**	**وحدة**

أي بمعدل سنوى حوالي ٢٢٢٠٠٠ وحدة .

٢ - الإسكان الريفي :

ورد فى السيناريو المرجعي أن عدد القرى الحالية يمكن أن تستوعب زيادة سكانية قدرها ١,٦ مليون نسمة ، وسوف يعمل ٢٥ % من هذه الأسر فى الزراعة وعددهم ٤٠٠ ألف أسرة ويحتاجون إلى بيوت ريفية تناسب نمط الحياة الريفية التي يعيشونها . والباقي وعددهم١,٢٠٠ مليون أسرة فسوف يعملون فى مهن غير زراعية ويحتاجون إلى وحدات سكنية حضرية يمكن تقسيمها الى : إسكان محدودي الدخل بنسبة٦٥% وإسكان متوسط بنسبة ٣٥% . وبذلك يمكن تقسيم الوحدات السكنية المطلوبة للأسر الجديدة فى الريف كالآتي :

إسكان محدودي الدخل	(٦٥%)	٧٨٠٠٠٠	وحدة
إسكان متوسط	(٣٥%)	٤٢٠٠٠٠	وحدة
بيوت ريفية		٤٠٠٠٠٠	وحدة

وقد سبق أن ذكر أن حوالي ٨٢٥ ألف أسرة ريفية تعيش حالياً فى أماكن هامشية وسيسعى النظام الإسلامي إلى توفير ٦٠٠ ألف وحدة سكنية لقاطني هذه الأماكن فى الفترة من عام ٢٠٠٠ الى عام ٢٠٢٠. وسوف تكون هذه الوحدات من مستوى إسكان محدودي الدخل .

مما سبق يتضح أن الوحدات السكنية المطلوبة للإسكان الريفي فى القرى الحالية خلال الفترة المذكورة هي الآتي :

- إسكان محدودي الدخل	حوالي ١٣٨٠٠٠٠	وحدة
- إسكان متوسط	حوالي ٤٢٠٠٠٠	وحدة
- بيوت ريفية	حوالي ٤٠٠٠٠٠	وحدة
المجموع الكلي للإسكان الريفي	**حوالي ٢٢٠٠٠٠٠**	**وحدة**

أي بمعدل سنوي يبلغ ١١٠٠٠٠ وحدة سكنية .

٣- الإسكان في المجتمعات الجديدة :

يبلغ عدد الأسر التي سيتم توجيهها الى مناطق التنمية الجديدة خارج الوادي والدلتا ٣,٣٤ مليون أسرة . وأغلب هذه الأسر ستكون أسراً شابة حديثة التكوين ؛على استعداد لتشرب المبادئ الإسلامية ، وكذلك قبول ما يتطلبه نمط الحياة الجديدة من روح التحدي والمثابرة والتطلع إلى المستقبل.

وسوف تحتاج هذه الأسر إلى وحدات سكنية يبلغ عددها حوالي ٣,٣٤ مليون وحدة ، بمعدل سنوي قدره ١٦٧٠٠٠ وحدة .

مما سبق يتضح أن حجم الإسكان المطلوب في الحضر والريف والمجتمعات الجديدة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ في ظل النظام الإسلامي هو كالآتي :

- إسكان محدودي الدخل	حوالي	٤٧٤٤٢٤٠	وحدة بنسبة ٤٧,٥٥%
- إسكان متوسط	حوالي	١٣٨٧٠٦٠	وحدة بنسبة ١٣,٩١%
- إسكان فوق المتوسط	حوالي	١٠٦٥٠٠	وحدة بنسبة ١,٠٧%
- بيوت ريفية	حوالي	٤٠٠٠٠٠	وحدة بنسبة ٤,٠٠ %
- إسكان المجتمعات الجديدة	حوالي	٣٣٤٠٠٠٠	وحدة بنسبة ٣٣,٤٧%
المجموع الكلي	**حوالي**	**٩٩٧٧٨٠٠**	**وحدة**

أي بمعدل سنوي قدره حوالي ٤٩٨٩٠٠ وحدة .

وسوف تحتاج هذه الوحدات إلى مساحات من الأراضي تقدر بحوالي ١٣٣,١ ألف فدان داخل الوادي والدلتا ، وحوالي ١٣٣,٦٠٠ ألف فدان في محاور التنمية الجديدة ، بمجموع كلي قدره ٢٦٦,٧ ألف فدان .

وتقدر الاستثمارات اللازمة لإقامة هذه الوحدات بالأسعار الجارية على النحو التالي :

- وحدات إسكان محدودي الدخل ١١٧,٤٢ مليار جنيه .
  متوسط مساحة الوحدة ٤٥ متراً مسطحاً وتكلفة المتر ٥٥٠ جنيه .
- وحدات الإسكان المتوسط ٨٧,٣٨ مليار جنيه .
  متوسط مساحة الوحدة ٩٠ متراً مسطحاً وتكلفة المتر ٧٠٠ جنيه .
- وحدات الإسكان فوق المتوسط ١٢,٦٧ مليار جنيه .
  متوسط مساحة الوحدة ١٤٠ متراً مسطحاً وتكلفة المتر ٨٥٠ جنيه .
- بيوت ريفية ١٧,٦ مليار جنيه .
  متوسط مساحة الوحدة ٨٠ متراً مسطحاً وتكلفة المتر ٥٥٠ جنيه .
- إسكان المجتمعات الجديدة ١٧٥,٣٥ مليار جنيه .
  متوسط مساحة الوحدة ٧٠ متراً مسطحاً وتكلفة المتر ٧٥٠ جنيه .

المجموع الكلي ٤١٠,٤٢ مليار جنيه .

أي بمعدل سنوي قدره ٢٠,٥١ مليار جنيه.

وذلك بخلاف تكلفة مد المرافق ، أما الأرض فسوف تحتفظ الدولة بملكيتها كما سبق ذكره .

هذا مع ملاحظة ما يلي:

١- سيقوم نظام الحكم فى سيناريو الدولة الإسلامية بوضع خطط طموح للإسكان بأنواعه المختلفة ، وعلى الأخص إسكان محدودي الدخل من الشرائح الدنيا من المجتمع، وكذلك إسكان الأسر المكوّنة حديثاً . كما سوف يسعى الى إيجاد حلول ملائمة للإسكان العشوائي والإسكان الهامشي وإسكان المقابر . ولكن فى ظل امتناع النظام الإسلامي عن الاندماج فى نظام العولمة الجديد ، وما قد يتبع ذلك من عزلة اقتصادية وانخفاض فى معدل التنمية عن المعدلات المخططة له ، فقد لا يكون من السهل تنفيذ هذه الخطط الطموح فى مواعيدها المحددة ، وقد يجد النظام نفسه غير قادر على الوفاء بما تعهد به فى بداية هذا السيناريو . ومن ثم فقد يلجأ الى التعبئة المعنوية بهدف إقناع المجتمع بقبول القصور فى تنفيذ خطط التنمية العمرانية -وعلى الأخص خطط الإسكان - أمام حصار الاقتصاد الرأسمالي العالمي للاقتصاد الإسلامي الوليد .

٢- سبق أن ذكر أن المخزون السكني يزيد على ١,٥٠ مليون وحدة سكنية، وهي وحدات مغلقة غير مستخدمة أقامها الآباء لسكنى أبنائهم عندما ينفصلون عن الإقامة معهم ويكونون لأنفسهم أسراً جديدة . ومن المنتظر فى ظل النظام الإسلامي أن تختفي ظاهرة الوحدات السكنية المغلقة كما حدث فى إيران - حيث أمرت سلطات الثورة الإسلامية بإيران بفتح الوحدات المغلقة واستخدامها أو بتأجيرها لغير مالكيها - وقد يتخذ النظام الإسلامي

هذه الخطوة كسبا للتأييد الشعبي العام . وفى هذه الحالة قد لا يضطر إلى توفير وحدات جديدة للإسكان المتوسط ، والإسكان فوق المتوسط ، إذ أن مجموع هذين النوعين من الإسكان يقرب من ١,٥ مليون وحدة سكنية .

٣- يبلغ عدد السكان الذين سيتم توجيههم إلى الاستقرار فى محاور التنمية الجديدة والذين سوف يفيضون عن القدرة الاستيعابية للمدن والقرى الحالية حوالي ١٣,٣٦ مليون نسمة (٣,٣٤ مليون أسرة) وذلك فى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ . وليس من المؤكد توافر الاستثمارات الكافية لتنمية المحاور الجديدة خارج الوادي والدلتا وخلق فرص عمل كافية لهذا العدد الضخم من السكان فى هذه الفترة . لذلك سوف يسعى النظام الإسلامي جاهداً إلى تشجيع الهجرة إلى الخارج ، خصوصاً إلى الدول التي تتبنى النظم الإسلامية فى الحكم مثل السودان. وسوف يقيم النظام الإسلامي علاقات وطيدة مع هذه الدول وذلك لتيسير الحراك السكاني فيما بينها. وإذا ما نجح النظام الإسلامي فى إقامة مثل هذه العلاقات ، فمن المتوقع أن ينخفض عدد الأسر التي سيتم توجيهها للاستقرار فى مجتمعات عمرانية جديدة إلى النصف تقريبا ، أي الى حوالي ١,٦ مليون أسرة .

رابعاً : المرافق :

ورد فى السيناريو المرجعي أن المرافق تعتبر البنية الأساسية التي تقوم عليها مشروعات التنمية فى كافة مجالاتها ، وتعتبر بحق شرايين العمران كما ورد فى الجزء السادس من هذه الدراسة . وقد ذكر أيضا فى هذا السيناريو بعض المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند تخطيط وتنفيذ مشروعات المرافق ، وهي :

- يستلزم التخطيط العمراني السليم أن مد المرافق يجب أن يأتي استجابة لحاجات التنمية فى كل مرحلة من مراحلها .
- يجب أن يتزامن مد المرافق مع إقامة المشروعات التي تخدمها دون أن يسبق أحدهما الآخر . فقد أثبتت التجارب أن عدم تزامنهما يؤدى إلى تجميد رأس مال كبير دون استفادة حقيقية منه .
- يجب بقدر الإمكان تجنب مشروعات المرافق الضخمة ذات التقنية العالية والتكلفة الباهظة إلا إذا دعت الضرورة لذلك . وأنه من الأوفق بالنسبة للمجتمعات النامية إنشاء مرافق ذات تقنية ملائمة واقتصادية فى التنفيذ والتشغيل .

وفيما يلي موقف السيناريو الإسلامي فى كل مجال من مجالات المرافق :

(١) النقل:

سيولى النظام الإسلامي وسائل النقل أهمية كبيرة لما لها من دور فعّال ومباشر فى التنمية فى كل مجالاتها . ومن المتوقع أن يتخذ الخطوات التالية :

- تحويل الطرق المفردة إلى طرق مزدوجة خصوصاً الطرق الإقليمية الرئيسية والطرق التي تربط عواصم المحافظات وعواصم المراكز بعضها ببعض .

- إنشاء شبكة طرق مزدوجة بطول محاور التنمية الجديدة ، وكذلك إنشاء طـرق مزدوجة تربط هذه المحاور بالوادي والدلتا وبالسواحل الشرقية والشمالية .
- إنشاء طريق حر من الإسكندرية شمالاً ماراً بالقاهرة ويمتد جنوباً غرب النيـل بطول الوادي . وسيسعى النظام إلى أن يمتد هذا الطريق حتى يتصـل بشـبكة الطرق الرئيسية بالسودان .

كذلك سوف تنشأ شبكة طرق حرة تربط شبكة الطرق بالوادي والدلتا بشبكة الطرق بإقليم سيناء وقناة السويس .

- تجديد شبكة السكك الحديدية وتحديث عربات القطارات وعلى الأخص عربـات الدرجة الثالثة . وسوف توضع خطة لتنفيذ نظام الجر الكهربائي تدريجيا وسيبدأ بالخطوط الإقليمية الرئيسية .
- زيادة حجم نقل البضائع بالسكك الحديدية ، لما فى هذه الوسيلة من رخص فـى التكلفة وعدم تلوث فى البيئة .
- تعميق مجاري الأنهار والترع وتطوير الموانى وتحديث أسطول النقل النهري ، وذلك لزيادة معدل النقل النهري .
- التوسع فى المطارات الحالية وإنشاء مطارات جديدة فى محاور التنمية خـارج الوادي والدلتا مما يساعد على تنمية هذه المحاور .

وسوف يعتمد النظام الإسلامي فى تنفيذ بعض المشروعات علـى نظـام BOT ولكن بعد تعديل بعض شروطه حتى تتفـق مـع مبـادئ المعـاملات الإسلامية كما تراها النخبة الحاكمة .

(٢) مياه الشرب والصرف الصحي:

سيقوم النظام الإسلامي فى مجال توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بالآتي :

- سيسعى النظام الإسلامي إلى تعميم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي فى المدن والقرى. وسوف تصل خدمة مياه الشرب إلى كل مباني الحضر ، وسوف يزيد نصيب الفرد من ١٥٠ لتر/ يوم إلى ٢٥٠ لتر/ يوم ، كما ستصل خدمة مياه الشرب إلى كل مباني الريف وسوف يزيد نصيب الفرد فيها من ٧٠ لتر/ يوم إلى ١٠٠ لتر/ يوم . كما سوف تزيد نسبة المباني الريفية المتصلة بشبكات الصرف الصحي من ١٥% الى ٦٠% .
- سيولى النظام الإسلامي الأماكن النائية المحرومة من خدمات كافية من مياه الشرب والصرف الصحي أهمية خاصة ، وسيسعى إلى توزيع هذه الخدمات توزيعاً عادلاً على أقاليم مصر المختلفة .
- سيسعى النظام الإسلامي إلى استخدام تقنيات ملائمة ومبسطة فى تنقية مياه الشرب وفى معالجة مياه الصرف الصحي ، وسوف يقوم بتصنيع مكوّنات محطات التنقية والمعالجة محلياً .

أما المشاكل التي تعاني منها هذه الخدمات حالياً فسوف يواجهها النظام الإسلامي باتخاذ ما يلي من الخطوات :

- سيسعى النظام الإسلامي إلى تحديث شبكات مياه الشرب وذلك لعلاج تسرب المياه منها نتيجة قدمها وتهالك أجزاء كبيرة منها ، مما يسبب فاقداً فى المياه النقية يبلغ حالياً ما يساوي ٤٠% من المياه المنتجة . كما يؤدي تهالك مواسير المياه الى اختلاط المياه الجوفية الملوثة بمياه الشرب النقية .
- سيقوم النظام الإسلامي أيضا بتجديد شبكات مياه الصرف الصحي حتى يمنع تسرب مياه الصرف الصحي واختلاطها بالمياه الجوفية ، مما يسبب ارتفاع منسوب هذه المياه بما لها من تأثير سلبي على سلامة أساسات المباني ، كما أنها تسهم إلى حد كبير فى التلوث البيئي .

- ستتم صيانة وإصلاح محطات التنقية ومحطات المعالجة الحالية وذلك لكي تعمل بكامل طاقاتها التصميمية . كما سيتم تدريب العاملين فى هذه المحطات للارتقاء بمهاراتهم الفنية وزيادة كفاءتهم فى تشغيل وصيانة هذه المحطات .
- سيتم تنفيذ مشروعات الصرف الصحي بالتزامن مع تنفيذ مشروعات المياه النقية . وقد أدى تنفيذ محطات وشبكات مياه الشرب دون وجود خدمة الصرف الصحي إلى نتائج بيئية وخيمة .
- سوف تستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة فى الري والتشجير ، ولكن طبقاً للمواصفات المحلية والعالمية فى هذا الخصوص .
- سيتم توفير شبكة للمياه العكرة وذلك لرى الحدائق والمساحات الخضراء داخل المدن توفيرا للمياه النقية .

هذا وسيحد النظام الإسلامي من تكليف الشركات الخاصة بإنشاء وتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي ، وسيعتمد أساساً فى هذا الشأن على الشركات الحكومية التابعة للمحافظات والبلديات، وستكون إدارة المرافق على المستويات الثلاثة الآتية :

- الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي : وستقوم بوضع الخطط والسياسات العامة للمرفق ، وتقديم الدعم الفني للأقاليم والبلديات فى مشروعاتها المحلية .
- الهيئة الإقليمية لمياه الشرب والصرف الصحي : وتقوم بتخطيط خدمة المياه والصرف الصحي والإشراف على مشروعات المرافق داخل حدود الإقليم .
- الجهاز البلدي للمرافق : ويقوم بإنشاء وتشغيل محطات التنقية ومحطات المعالجة ، ومد شبكات المياه النقية والصرف الصحي بالمدن والقرى .

خامساً : التشييـد :

سيهتم النظام الإسلامي بقطاع التشييد اهتماماً كبيراً ، وذلك للعلاقة المباشرة بين أداء هذا القطاع وبين نجاح خطط التنمية ، وكذلك للدور الهام الذي يقوم به هذا القطاع في مجال الاقتصاد القومي من حيث تعدد الصناعات المغذية له ومن حيث حجم العمالة المستخدمة فيه وحجم المنشآت التي يقوم بها ، والتي تبلغ قيمتها ما يقرب من ٥٠% من حجم الاستثمارات العامة .

وسوف تتمثل سياسة النظام الإسلامي في مجال التشييد فيما يلي :

(١) شركات التشييد :

١- **الشركات العامة :**

سيوقف النظام الإسلامي بيع ما بقى من شركات القطاع العام ، بل سيسعى إلى إنشاء شركات عامة جديدة على كل من المستوى المركزي والمستوى الإقليمي المحلي . وسوف تقوم هذه الشركات العامة بالدور الأكبر في تنفيذ برامج وخطط النظام الإسلامي فى التعمير.

وسيسعى النظام الحاكم الى إيجاد صيغة مختلفة لترسية المشروعات على شركات التشييد غير صيغة المناقصات والمزايدات المتبعة حالياً فى ترسية الأعمال . ذلك لأن الطريقة الحالية تحمل قدراً من المخاطرة غير المحسوبة والتي قد لا يقبلها الفكر الإسلامي . ففى أثناء فترة التنفيذ قد تتغير أسعار المواد الحاكمة ومواد التشطيبات والتركيبات الكهروميكانيكية عن الأسعار الواردة فى عقود الأعمال ، مما يؤثر على التكلفة النهائية لهذه الأعمال ويجعلها تختلف كثيراً عن التكلفة الأساسية المتفق عليها بين الجهات المالكة وشركات التشييد . وسوف يتجنب النظام الإسلامي هذه المخاطرة بأن يجعل تحديد الأسعار يتم عن طريق التفاوض المباشر بين الجهة المالكة والجهة المنفذة ، وأن التغيير فى أسعار المواد والتركيبات

أثناء التنفيذ يتبعه تغيير فى أسعار البنود حسب معادلات تضعها جهات الاختصاص المسئولة عن قطاع التشييد . ويمكن للطرفين الاسترشاد بقائمة الأسعار التي سوف تعدها الجهات الرسمية بصفة دورية، وكذلك يمكنهما الاستعانة بهذه الجهات عند التفاوض فى تحديد الأسعار كطرف محايد. وبذلك تتحقق علاقات متوازنة بين طرفي التعاقد دون إجحاف بأي منهما لمصلحة الآخر .

٢- **الشركات التعاونية :**

سوف يشجع النظام الإسلامي القطاع التعاوني على إنشاء شركات مقاولات تابعة له تقوم بتنفيذ مشروعاته . فالاتحاد العام للتعاونيات بجمعياته التخصصية (مثل تعاونيات الإسكان) يمكنه إنشاء شركات مقاولات ليس هدفها الأساسي الربح ، بل تقديم منتج عمراني لأعضاء هذه الجمعيات بسعر منخفض يكاد أن يقترب من سعر التكلفة . وشركات المقاولات التعاونية فى هذا الشأن سوف تكون شبيهة بشركات المقاولات الحكومية التي سوف تقيمها الإدارات المحلية ، وتقوم بتنفيذ خططها فى التنمية العمرانية داخل نطاقها الإداري .

ومثل هذه الشركات التعاونية يمكنها أن تكون تجربة ناجحة فى مجال التشييد إذا ما أحسن تكوينها وتزويدها بالكفاءات الفنية والإدارية الجيدة، ووضع لها نظام سليم لإدارتها ولضمان جودة التنفيذ وحسن الأداء مع خفض تكلفة الإنشاء .

٣- **الشركات الخاصة :**

سيسمح النظام الإسلامي بتكوين شركات التشييد الخاصة إما ملك الأفراد أو تابعة لمؤسسات مالية إسلامية مثل البنوك وصناديق الخدمات

ومؤسسات الزكاة وغيرها. وسوف يحد النظام الإسلامي بقدر الإمكان من نشاط الشركات الأجنبية الغربية ، بينما سوف يسمح للشركات القادمة من الدول الإسلامية – وعلى الأخص الدول الآسيوية– بالعمل فى مصـــر ، وإقامة تحالفات بينها وبين الشركات المصرية . وسيعمل النظام الإسلامي على تشجيع شركات المقاولات العامة والخاصة على العمل في المنطقـــة العربية وفى الدول الأفريقية .

وسوف يقوم النظام الإسلامي بتطوير شركات التشييد بأنواعها المختلفـــة حتى يمكنها استخدام التقنيات الحديثة في الإنشاء وفى نظم البناء ، كـــذلك سوف يقيم المعاهد الفنية المتخصصة لتلبية حاجة هذا القطاع الكبير مـــن العمالة الماهرة وكذلك من الفنيين الأكفاء .

(٢) المنظمات المشرفة على قطاع التشييد:

سيقوم النظام الإسلامي بدعم المنظمات العامة التي تشرف على أداء قطاع التشييد مثل اتحاد المقاولين المصريين . ويقوم الاتحـــاد حاليـــاً بتســـجيل الشركات وتصنيفها حسب تخصصاتها وحسب حجم الأعمال التي يمكنهـــا القيام بها . وفى ظل النظام الإسلامي سيقوم الاتحـــاد بالإشـــراف علـــى شركات التشييد ، وإدخال نظام ضبط الجودة في التنفيذ والارتقاء بمستوى الأداء وذلك بمعاونة الشركات على الأخذ بالنظم الحديثة في الإدارة وفـــى استخدام التقنيات الملائمة . كذلك سيسعى الاتحاد إلى تذليل الصعاب التي قد تواجه قطاع التشييد ، وتمثيله أمام الجهات الرسمية والتي لها علاقـــة بنشاطاته .

كما سيسعى النظام إلى تأكيد دور النقابات العمالية في رعايـــة أعضـــائها والارتقاء بمستواهم الفني والإداري . ومثل هذه المنظمات العماليـــة والمهنيـــة

سوف يسعى النظام الإسلامي إلى وضعها تحت لوائه لتعزيز هيمنته على الحياة العامة ، وغرس مبادئه في نفوس الأفراد والجماعات من أعضاء هذه المنظمات.

(٣) الصناعات المغذية لقطاع التشييد:

سيسعى النظام الإسلامي إلى التوسع في الصناعات المغذية لقطاع التشييد مثل صناعة حديد التسليح والأسمنت والزجاج وصناعة التركيبات الميكانيكية والكهربائية . كما سيحاول أن يتم إنتاج هذه الصناعات حسب المواصفات العالمية حتى يمكن تصديرها إلى الدول الأفريقية وذلك لاكتساب وجود فعّال في هذه الدول والتي تعتبرها النخبة الحاكمة المجال الحيوي لإمكانية انتشار الدعوة الإسلامية بين شعوبها .

وسيقوم النظام الإسلامي بمراقبة أسعار مواد البناء ووضع الضوابط اللازمة لتجنب الارتفاع المفاجئ وغير المبرر في أسعارها وذلك ضماناً لاستقرار سوق التشييد . وقد أدت هذه الارتفاعات الكبيرة المفاجئة في الأسعار إلى خلل كبير في السوق في ظل النظام الحالي ، مما تسبب في تعثر الكثير من شركات التشييد ، بل وإلى خروج بعضها من سوق العمل.